



مركز حرمون  
للدراستات المعاصرة  
HARMOON  
Arařtirmalar Merkezi  
For Contemporary Studies

# نفت البحر السوري في قبضة فاسدي "بنما" و"أوف شور"

استقصاء بحثي قام به مشروع Syria Indicator



أبحاث اقتصادية

الكاتب:

مصطفى السيد/ علي عيد/ محمد أبو الغيط



## مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية وثقافية مستقلة، لا تستهدف الربح، وتُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتم بالتنمية المجتمعية والفكرية والثقافية والإعلامية، وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان. يحرص المركز على عقد لقاءات حوارية ومناقشات فكرية، حول القضية السورية وما يكتنفها من متغيرات سياسية وإنسانية واجتماعية واقتصادية، وتمتد هذه اللقاءات والمناقشات، لتشمل التأثيرات الإقليمية والدولية، ومواقف الأطراف السورية المختلفة منها، سلطة ومعارضة، مع الرصد الدائم لأدوار الحلفاء الإقليميين والدوليين للفرقاء السوريين، والتقييم المستمر لتطور تلك الأدوار ودرجة فاعليتها في المشهد السوري.

يسعى المركز لأن يكون ميدانًا لتلاقح الأفكار والحوار والتخطيط للبناء، وساحةً للعمل الجدي المثمر على الصعد كافة، البحثية والسياسية والفكرية والثقافية؛ ويأمل أن يبني علاقة متقدمة بالمجتمع السوري، والعربي عمومًا، تقوم على التأثير الإيجابي فيه والتأثر به في آن معًا.

### قسم الدراسات:

يُقدّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسية، وتقترح الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثية العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيٍّ أصيلٍ ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثي العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.



# نفت البحر السوري في قبضة فاسدي «بنما» و«أوف شور» استقصاء بحثي قام به مشروع Syria Indicator

فريق البحث:

مصطفى السيد

علي عيد

محمد أبو الغيط



## المحتويات

3	مقدمة.....
4	السؤال المفتاح.....
5	من أين تأتي الأرقام؟ .....
7	الغاز السياسي .....
9	شركات لا يسيل لهاها .....
11	أخيراً ظهر الروس! .....
12	لا تعرف الحفر في الماء!.....
13	(سويوز) لم تعد (سويوز).....
15	رحلة البحث عن (سويوز) وبناتها.....
20	تاريخ من الفساد.....
22	توقفت أم لم تتوقف؟ .....
23	التنفيذ صفر! .....
25	ملاحق .....
25	جدول بمحطات في تاريخ استكشاف النفط والغاز في المياه الاقتصادية السورية.....
27	تاريخ سويوز نفتغاز «SoyuzNefteGaz» وخبراتها وعقودها.....

## مقدمة

مضت نحو سبع سنوات على إبرام الحكومة السورية لعقد التنقيب عن الغاز في المياه الإقليمية والاقتصادية السورية، مع شركة (سويوز نفتغاز) الروسية، من دون أن تظهر أي نتيجة، وستنتهي مدة التمديد في أواخر 2020، وما تزال العقود غامضة.

في هذا التحقيق الاستقصائي، كشفنا -بالوثائق- تفاصيل تلاعب الشركة الروسية، بتغيير اسمها وجنسيته، وهو ما يهدف -كما يبدو- إلى التهرب من العقوبات الأميركية، خاصة بعد إقرار «قانون قيصر»، فضلاً عن عدم تأهل الشركة، من حيث الخبرة، لتولي الصفقة التي تدار بطريقة غير شفافة.

ويفسر التحقيق سلسلة المعلومات الغامضة حول مشاريع استثمار النفط والغاز البحري السوري، بدءاً من المعلومات المتضاربة حول عقد مع شركة روسية غير مؤهلة، وفقاً للمعايير الدولية ومعايير وزارة النفط السورية، واختلاف توصيف الشركة وترخيصها في مرسوم صادر عن رئيس الجمهورية بشار الأسد، وصولاً إلى إعلان توقفها وتغيير اسمها، وإجراء تعديلات على نص العقد أعلنت بصورة غير رسمية.

يأتي عقد النفط والغاز البحري الروسي ضمن سلة استثمارات لشركات روسية في سورية، منها النفط البري، حيث وقّعت وزارة النفط السورية، مطلع أيلول/ سبتمبر 2019، ثلاثة عقود مع شركتين روسيتين: عقدين مع «شركة ميركوري»، والثالث مع «شركة فيلادا»، في مجال الحفر والتنقيب داخل 3 بلوكات (هي 7 و19 و23)، في مناطق ريف دمشق ودير الزور والحسكة، وذلك بحسب وكالة (سانا) للأنباء الحكومية<sup>(1)</sup>، إضافة إلى ميناء طرطوس<sup>(2)</sup> ومناجم الفوسفات في خنيفيس شرقي حمص<sup>(3)</sup>، واستثمار معامل السماد الكيماوي بحمص<sup>(4)</sup>.

قصة غاز شرق المتوسط السوري تشبه إلى حد بعيد صفقة لبيع السمك في البحر، وقد دعا ذلك فريق الاستقصاء إلى البحث في أوراق، بعضها تحت الطاولة، واستدعى ذلك الأمر ربط الحلقات وإلقاء الضوء على ثروة بالغة الأهمية، في بلد لا يملك في خزينته ما يعينه على تمويل شحنة للغاز أو النفط، بالعملة الصعبة، إضافة إلى أن خلف الباب قانوناً أميركياً يرصد هذا النوع من الأنشطة، استثماراً وتمويلًا وتجارة، ويعاقب من يخترق القانون بفرض عقوبات، وإن كان قوة كبرى كروسيا.

(1) <http://www.sana.sy/?p=1008350>

(2) <http://sana.sy/?p=938626>

(3) <https://u.pw/sCsWt>

(4) <http://www.sana.sy/?p=890438>



## السؤال المفتاح

هل تحتوي المياه البحرية الإقليمية والاقتصادية السورية على كميات من «الهيدروكربون» النفط أو الغاز القابل للاستثمار؟ وهل تعني الاكتشافات الضخمة في منطقة شرق المتوسط، التي نتج عنها دخول إسرائيل سوق الدول المنتجة، أن هناك أملاً في أن تزيد سورية من إنتاجها واحتياطياتها المؤكدة، وتأخذ موقعاً متقدماً بين المنتجين في قطاع الغاز البحري؟

هذا السؤال أجابت الدراسات عن نصفه، ويحتاج النصف الآخر إلى حقّارات تعمل على منصات بحرية حقيقية، تؤكد أنها اكتشفت ذلك الكنز أو أنها لم تعثر عليه.

في عام 2005، أجرت شركة INSEIS النرويجية، باتفاق مع الشركة السورية للنفط الحكومية، عمليات المسح السيزمي الذي شمل 5000 كم طولي، غطت مساحة عشرة آلاف كم<sup>2</sup> (أي ما يوازي كامل المياه الاقتصادية السورية) وقامت بتحليل المسح شركة ساجيكس Sagex النرويجية.

شركة <sup>(5)</sup>CGG Vertitas الفرنسية التي استحوذت على INSEIS النرويجية، والتي توفر دراسات جيولوجية وجيوفيزيائية لمكامن النفط والغاز، نشرت عام 2011 تقريرها حول هذا المسح، وفيه إشارة إلى أن «سورية البحرية منطقة معقدة جيولوجياً، تقع فوق الحدود التكتونية بين الصفائح الإفريقية والأوراسية»، ويؤكد التقرير وجود ثلاثة أحواض رسوبية مميزة في الساحل السوري، وهي ليفانتين، وقبرص واللاذقية. وتشير نتائج التحليل المسحي إلى «نتائج مشجعة»، بوجود مكامن للنفط والغاز، في منطقة المسح التي تغطي 5000 كم طولي بتقنية المسح السيزمي ثنائي الأبعاد <sup>(6)</sup>D.

الباحث Steven A Bowman المتخصص في مجموعة CGG تحدث بخلاصات بحثه المنشور في researchgate<sup>(7)</sup> بتاريخ، كانون الثاني/يناير 2011، عن وجود دلائل، من خلال الأقمار الصناعية التي تظهر بقعاً نفطية، وأن هناك إشارات على وجود غاز، إلا أن التحليل يشير إلى توضع عميقة، ويعزز الاحتمالات المذكورة تلك الاكتشافات في شرق المتوسط، ومنها حقل ليفيathan (Leviathan) في المياه الإسرائيلية عام 2009.

(5) <https://2u.pw/VUtWK>

(6) [https://www.cgg.com/data/1/rec\\_docs/1883\\_syria.pdf](https://www.cgg.com/data/1/rec_docs/1883_syria.pdf)

(7) <https://2u.pw/Grbjv>

## من أين تأتي الأرقام؟

تشير معلومات هيئة الطاقة الأميركية إلى أن سورية كانت تنتج كمية تصل إلى 410 آلاف برميل من النفط يوميًا 2006، وانخفض الإنتاج إلى 380 ألف برميل يوميًا عام 2010، وواصل انخفاضه إلى 117 ألف برميل يوميًا، في آذار/ مارس 2013 نتيجة ارتفاع وتيرة النزاع<sup>(8)</sup>. ونقلت الهيئة، عن مجلة النفط والغاز المتخصصة بأخبار صناعة النفط والغاز في العالم، أن احتياطيات سورية البرية المؤكدة هي 2.5 مليار برميل نفط، في كانون الثاني/ يناير 2013، وأفادت المجلة، في نهاية عام 2012، أن سورية تمتلك احتياطيات مؤكدة تبلغ 8.5 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

وبالنسبة إلى الاستكشاف، فإن تقرير هيئة الطاقة الأميركية<sup>(9)</sup> يشير إلى ظروف الحرب التي تمنع إعطاء أرقام حول زيادة في الاحتياطي. وبالنسبة إلى القطاع البحري، يتحدث تقرير هيئة المسح الجيولوجي الأميركية الصادر في آذار/ مارس 2010، عن احتياطي لحوض شرق البحر المتوسط (حوض الشام) بنحو 1.7 مليار برميل من النفط، و122 تريليون متر مكعب من الغاز القابل للاسترداد، وهذا يشمل حوض المشرق، قبالة سواحل سورية ولبنان وإسرائيل. وقد حققت إسرائيل نتائج كبيرة على صعيد إنتاج الغاز، كجزء من حوض شرق المتوسط الذي يأخذ شكل مثلث، قاعدته باتجاه الأسفل قبالة مصر وإسرائيل، ورأسه يصل إلى منطقة بانياس على الساحل السوري، ويحتوي تراكمات غازية صغيرة وكبيرة. وبعد استكشافات المياه الاقتصادية لمصر وإسرائيل، زاد الأمل -بحسب المتخصصين- بوجود كميات من الغاز في المياه الاقتصادية السورية، وهو ما تُظهره الخريطة التي نشرتها هيئة المسح الجيولوجي الأميركي. بينما لا تقدم وزارة النفط السورية المعنية بملف النفط والغاز معلومات أكيدة أو متوقعة عن الاستكشاف في شرق المتوسط قبالة السواحل السورية، سوى عرض للبلوكات البحرية التي طُرحت للاستثمار.

وتشير صحيفة «الثورة» الحكومية<sup>(10)</sup>، في عددها الصادر بتاريخ 16 نيسان/ أبريل 2013، عن مصدر من وزارة النفط، إلى أن مساحة الجزء السوري من حوض شرق المتوسط تُقدَّر «بنحو 6.5 %، من إجمالي مساحة الحوض الممتد من جنوب فلسطين حتى اللاذقية شمالاً وقبرص غرباً، وهو ما يعرف بحقل اللافانتاين (الشام)». وتقول الصحيفة: «تتمتع المياه البحرية الإقليمية والاقتصادية السورية بمأملية جيدة، وإن المأمول اكتشاف الغاز في الجزء الجنوبي، والنفط في الجزء الشمالي».

ويشير الباحث سمير سعيوفان، الخبير في قطاع النفط والغاز السوري، إلى أن «عمليات المسح السابقة قد أعطت مؤشرات أولية فقط على توفر تراكمات غازية في هذه المناطق، من دون تقدير الاحتياطيات

(8) <https://2u.pw/wH2ko>

(9) <https://pubs.usgs.gov/fs/2010/3014/>

(10) <https://2u.pw/wHvgq>



المتوفرة، وأن تقدير وجود النفط والغاز في المياه الاقتصادية السورية يتطلب القيام بعمليات استكشاف إضافية وحفر بئر استكشافي واحد أو اثنين، وهذا لم يحدث حتى الآن، غير أن اكتشافات مصر وإسرائيل ترفع التوقعات بوجود كميات من الغاز في المياه الاقتصادية السورية».

معاون وزير النفط الأسبق عبدوحسام الدين أبدى رأياً متوافقاً مع الخبير سعيقان، إذ استبعد وجود النفط في المياه السورية، ورجّح وجود «تراكيب غازية»، مبيّناً أن هناك حوضاً على شكل مثلث، قاعدته في جنوب المتوسط قبالة مصر وفلسطين وإسرائيل، ورأسه يمتد إلى منطقة بانياس على الساحل السوري (لا يصل إلى اللاذقية)، ويحتوي مجموعة تراكيب غازية صغيرة وكبيرة. وبيّن حسام الدين أن الدراسات الموثقة تؤكد أن التراكيب المأمول وجود الغاز فيها هي جنوب المتوسط، وتتناقص باتجاه الشمال مروراً بالمياه الإقليمية والاقتصادية والدولية لقبرص ولبنان، وهي تراكيب غازية بمعظمها وليست نفطية، وبناء على المعطيات الجيولوجية ونتائج المسوحات، فإن احتمال وجود تراكيب الغاز في المياه اللبنانية أكبر من احتمال وجودها في المياه السورية.



## الغاز السياسي

فريق هذا الاستقصاء قابل وزير النفط والثروة المعدنية السوري سفيان علاو، في نيسان/ أبريل 2011، وكان الحديث عن البلوكات البحرية المطروحة للاستثمار جزءاً من اللقاء، وتحدث علاو عن ظروف سياسية معقدة رافقت طرح بلوكات النفط والغاز البحري للاستثمار، منها اندلاع التظاهرات، وأشار إلى أن الآمال المعقودة عملياً على وجود كميات قابلة للاستثمار ليست كما يُرَوَّج لها. وألح علاو إلى طرح تريد الحكومة من ورائه إعطاء انطباع باتجاهين: الأول للداخل السوري بأن سورية تمتلك ثروة غير مكتشفة تؤهلها لتكون مطمئناً وهدفاً على المستوى الخارجي؛ والثاني للخارج بهدف جذب شركاء دوليين بأي طريقة، في وقت تعيش فيه البلاد عزلة دولية قاسية، وقيد الحكم حول حقيقة وجود النفط والغاز بمباشرة الحفر.

الخبير سعيان أشار إلى الدوافع وراء تضخيم التوقعات قائلاً: «إن الحكومة -لغايات معروفة- وجهت منابر دعايتها غير الرسمية نحو ترويج حكاية لا أساس لها من الصحة، عن وجود كميات خيالية من الغاز في المياه الاقتصادية السورية أو في بادية تدمر أو غيرها». وتواصل فريق التحقيق مع مسؤول اقتصادي سابق بارز، حاز موقعاً مهماً في الحكومة السورية في فترة العطاءات الخاصة بالنفط والغاز البحري السوري، وقت توقيع العقد مع شركة روسية، وأشار المسؤول (الذي رغب في عدم نشر اسمه، بسبب علاقاته المستمرة بين الطرفين الحكوميين في سورية وروسيا)، ويرمز له هذا التحقيق بالرمز (X)، إلى أن «كل ما أطلقتها الحكومة السورية في ذلك الحين حول العقد مع الشركة الروسية كان مبالغة إعلامية».

وكانت مصادر في الحكومة وأخرى قريبة من القيادة السياسية قد تحدثت مسبقاً عن الاستهداف الاقتصادي، ومن ضمنها تصريح معاون وزير النفط السوري حسن زينب (نُشر في 12 نيسان/ أبريل 2012) الذي قال فيه: إن «جزءاً من سبب الأحداث الجارية اقتصادي في أحد جوانبه<sup>(11)</sup>»، في إشارة إلى استهداف سورية لأسباب تتعلق بثروتها النفطية.

الدكتور عماد فوزي الشعبي، رئيس مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية بدمشق، تحدث عن «مؤامرة» تستهدف سورية، لكونها «تمتلك» مخزونات هائلة من النفط في المياه البحرية الإقليمية والاقتصادية السورية. وأشار الشعبي عام 2013، على قناة «المبادين» القريبة من الحكومة السورية، في حلقات عدة، إلى فرضية النفط الذي تُستهدف سورية بسببه<sup>(12)</sup>.

(11) (<http://syriadailynews.com/15185>)

لمزيد من التفاصيل، يمكن العودة إلى الحلقات الثلاث التي أجراها الدكتور الشعبي في الروابط المذكورة أدناه: (12)

<https://www.youtube.com/watch?v=Rtq5cvB4H38> الحلقة الأولى بتاريخ: 01-04-2013

<https://www.youtube.com/watch?v=btVmmVguVE> الحلقة الثانية بتاريخ: 2013-03-06

<https://www.youtube.com/watch?v=kP8qPmGPSqU> الحلقة الثالثة بتاريخ: 12-08-2013

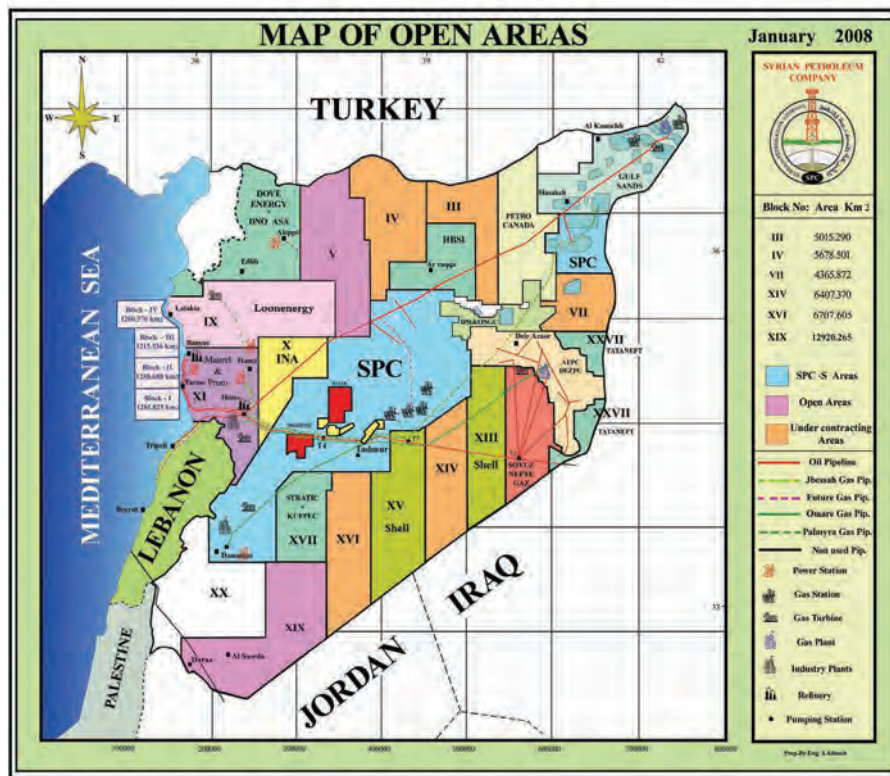


يؤكد المصدر (X) مسألة استثمار موضوع الغاز البحري خارج المنطق العلمي، خصوصًا مع الحليف الروسي في فترة حرجة تمرّ بها سورية، مؤكدًا فرضية أن الملف يُستخدم بطريقة سياسية أكثر منها اقتصادية، وهذا ما يفسر توقيع عقد مع شركة لم تحفر بئرًا بحريًا واحدة (كما سنذكر لاحقًا) ولا استكشفت سابقًا النفط والغاز في المياه الاقتصادية لأي بلد في العالم.

## شركات لايسيل لعبها

مجمال التحليلات العلمية لا تنفي وجود آمال لاستثمار مجزٍ في مكامن النفط والغاز البحري، وفي الوقت نفسه لا تؤكد، وبناء على خطورة الوضع الأمني وحالة عدم الاستقرار في سورية، فإن طرح استثمارات التنقيب في البلوكات البحرية سيكون غير جاذب، بالنظر إلى احتمالات المستقبل، خصوصاً أنه يأتي في فترة حرجة، حيث يسود جوّ سياسي وأمني غير مستقر مع موجة التظاهرات المناهضة لنظام الحكم منذ منتصف آذار/ مارس 2011، وقد سبقه بسنوات طرح آخر لم يسفر عن أية عقود، إلا أن حكومة دمشق اختارت تاريخاً أعقب اندلاع التظاهرات بقليل، للإعلان مجدداً عن الاستثمار في تلك المنطقة.

في أيار/ مايو 2007، بناء على نتائج عمليات المسح، طرحت وزارة النفط السورية 4 قطاعات/ بلوكات بحرية، بمساحة إجمالية 5014 كم<sup>2</sup>، أمام الشركات للاستثمار، وهذه القطاعات موضحة في خارطة نشرتها مجلة النفط والتعاون العربي الصادرة عن منظمة «أوابك» في عددها 167 عام 2018، ولم تتقدم حينذاك سوى شركة واحدة، هي Dove Energy البريطانية، ولم يُمنح أي ترخيص بناء على هذه النتائج، ولم تفسر الحكومة سبب عدم تعاقدها مع الشركة!



خارطة المناطق المفتوحة للاستكشاف البري والبحري التي نشرتها الشركة السورية للنفط في كانون الثاني/ يناير 2008

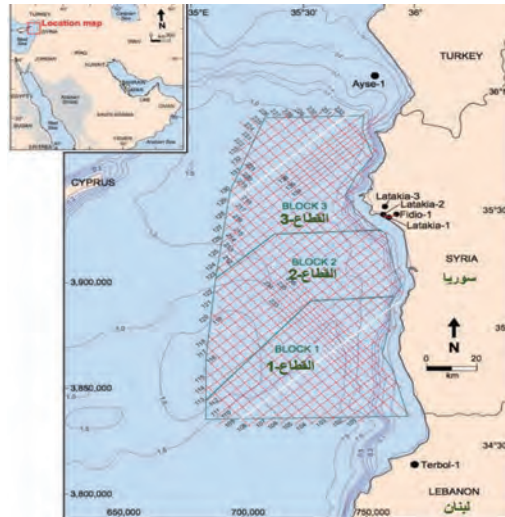


وفي 24 آذار/ مارس عام 2011، طرحت وزارة النفط السورية مرة أخرى مناقصة عالمية، لاستدراج عروض من أجل أعمال تنقيب واستكشاف لموارد النفط والغاز في أربع مناطق (بلوكات) بحرية، بمساحة إجمالية تصل إلى 7750 كم<sup>2</sup>، وعلى الرغم من أن الإعلان انتهت مدته المطروحة حينذاك، فإن الشركات لم تتقدم، ثم مُدّدت مهلة التقديم للمناقصة، لأسباب تتعلق بالأوضاع التي تمر بها البلد، فضلاً عن أن الشركات العالمية كانت في عطلتها الصيفية (تموز/ يوليو، وأب/ أغسطس)، وذلك بحسب تصريح للصحافة صدر عن وزير النفط سفيان العلاو. وأوضح التصريح أن تاريخ الإغلاق بقي في موعده المحدد (5 تشرين الأول/ أكتوبر 2011)، وانتهت المهلة الجديدة أيضاً دون أن تتقدم أي شركة للمناقصة، حتى كبريات الشركات الأميركية والأوروبية والروسية والصينية.

## أخيراً ظهر الروس!

بعد عامين، في 26 كانون الأول/ ديسمبر 2013، وقّعت وزارة النفط السورية عقد (عمريت البحري) للتنقيب عن البترول وتنميته وإنتاجه، في المياه البحرية الإقليمية والاقتصادية السورية، في (البلوك رقم II)، بالتراضي مع شركة «سويوز نفتغاز إيست ميد» الروسية، بحسب ما ذكرت وكالة الأنباء السورية (سانا) حينذاك، وينص العقد على إجراء عمليات المسح والتنقيب عن البترول، في المنطقة الممتدة من جنوب شاطئ مدينة طرطوس الساحلية إلى محاذة مدينة بانياس، وبعمق عن الشاطئ يقدر بـ 70 كم طولاً، وبمتوسط عرض 30 كم، وبمساحة إجمالية 2977 كم<sup>2</sup>. ويمتد العقد على مدى 25 عامًا، بكلفة تنقيب تبلغ 100 مليون دولار، وبتمويل من الشركة المنقبة، وفي حال اكتشاف النفط أو الغاز بكميات تجارية، فستسترد شركة (سويوز نفتغاز إيست ميد) للتنقيب عن البترول النفقات من الإنتاج، بحسب تصريح المدير العام للمؤسسة العامة للنفط، علي عباس، لوكالة الصحافة الفرنسية (فرانس برس) في 2013.

يلاحظ في العقد أن وزارة النفط السورية أعادت دمج البلوكات الأربعة وجعلتها ثلاثة، من دون تقديم تفسير، وأن البلوك الخاص بالعقد هو الأقل مأمولية، حسب الدراسات المسحية التي أشارت إليها بيانات وزارة النفط، كما أوردتها صحيفة الثورة الحكومية، في عددها الصادر بتاريخ 16 نيسان/ أبريل 2013<sup>(13)</sup>. غير أن هناك خبراء يعتقدون أن هذا الإجراء نوعٌ من التمويه الحكومي، للتخفيف من وقع أن النظام يمكن الروس من ثروات سورية، إذ لا يعقل أن يقوم الروس الذين يدعمون النظام السوري في حربه ضد الشعب السوري باختيار الحقل «الأقل مأمولية»، كما تزعم صحيفة «الثورة» الحكومية!



الرسم التخطيطي لثلاث مناطق استكشاف حسب عقد عمريت 2013. المصدر CGGVeritas الفرنسية

(13) [http://archive.thawra.sy/\\_archive.asp?FileName=41024886920130415212558](http://archive.thawra.sy/_archive.asp?FileName=41024886920130415212558)



## لا تعرف الحفر في الماء!

تشير المعلومات المتقاطعة، عن نشاط شركة «سويوز نفتغاز» الروسية **СоюзНефтеГаз** إلى أنها غير مؤهلة لمثل هذا الاستثمار، وأنها لا تمتلك خبرات سابقة في الاستكشاف أو الإنتاج البحري، بل إنها لم تحفر بئرًا بحرية واحدة في تاريخ نشاطها منذ تأسيسها عام 2000، الأمر الذي يدفع إلى البحث أكثر في تفاصيل هذا العقد وأسبابه. وقد تحدثت عن مؤهلات الشركة وثيقة رسمية مسربة صادرة من وزارة النفط السورية إلى وزير شؤون رئاسة الجمهورية العربية السورية، وقد تم التحقق من صحة الوثيقة عبر مسؤول رفيع في وزارة النفط السورية اطلع على الوثيقة، وأشار إلى أنها أرسلت إلى رئاسة الجمهورية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، أي قبل توقيع العقد مع «سويوز» بنحو شهرين. وتقول الوثيقة التي سبق ونشر موقع زمان الوصل تقريراً حولها<sup>(14)</sup>، إن «اللجنة العليا لعقود الخدمة» التابعة للوزارة، بعد اطلاعها على عرض شركة (سويوز نفتغاز) الروسية، اكتشفت أن الشركة المذكورة لا تتمتع بالأهلية للاستكشاف البحري العميق. كما تشير الوثيقة إلى معلومات عن مراسلة 24 شركة عالمية مؤهلة، من الشركات التي تحتل مراكز متقدمة في أعمال التنقيب والحفر البحري، من ضمنها الشركات الروسية **GAZPROM** و **LUKOIL**، وقامت 11 شركة بشراء دفتر الشروط الخاص بالإعلان، وقامت سبع شركات بشراء المعطيات السيزمية (كلياً أو جزئياً بالحد الأدنى) من شركة **CGG.Veritas** المسوق الحصري للمعلومات السيزمية الخاصة بمنطقة الإعلان. ومع كل ما سبق، لم يرد (حتى تاريخ موعد الإغلاق المحدد بتاريخ 2011/12/13) أي عرض للمناقصة إلى الوزارة، بحسب نص الوثيقة.

وتبين الوثيقة أن «سويوز **СоюзНефтеГаз**» تقدمت بتاريخ 15 و16 كانون الأول/ديسمبر 2012 بكتابين منفصلين، يحملان الرقمين 1611 و1614، أعربت فيهما عن اهتمامها بالعمل في مجال الاستكشاف عن النفط والغاز في البلوكين البحريين (1-3) المعلن عنهما، في الساحل السوري.

وللتثبت من إمكانات الشركة، رجعنا إلى الخبير ممدوح سلامة، الباحث المتخصص في شؤون الطاقة، فقال إن شركة (سويوز)، على الرغم من مشاركتها في إدارة مشاريع طاقة داخل روسيا وحول العالم، هي «شركة خدمات، مثل **Halliburton** أو **Schlumberger GmbH**، وأيضاً مدير استثمار، وعندما يتعلق الأمر بالتنقيب عن النفط والغاز في المياه السورية، فسيكون لها دور استشاري فقط»، مرجحاً أن الحكومة الروسية ستطلب من شركات النفط والغاز الروسية الكبرى مثل **Rosneft<sup>(15)</sup>** و **Gazprom<sup>(16)</sup>** القيام بالتنقيب والحفر الحقيقيين.

(14) <https://www.zamanalwsl.net/news/article/56544>

(15) <https://www.rosneft.com/>

(16) <https://www.gazprom.com/>

## (سويوز) لم تعد (سويوز)

في 13 تموز/ يوليو 2014، نشرت الجريدة الرسمية السورية نصّ المرسوم التشريعي الخاص بتصديق رئيس الجمهورية على العقد الموقع بين ممثل الحكومة السورية، وممثل شركة (سويوز)، بتاريخ 26 كانون الأول/ ديسمبر 2013. لكن الشركة الموقعة ليست «سويوز نفتغاز» الروسية نفسها، بل حمل المرسوم عنوان «تصديق العقد بين سورية وشركة (سويوز بنما) للتنقيب عن البترول»، ويظهر بالنص أن التوقيع تم مع شركة «سويوز نفتغاز إيست ميد إس - إي» المسجلة في بنما<sup>(17)</sup>.

وفي 3 آب/ أغسطس 2017، نشر موقع رئاسة الوزراء في سورية القانون رقم 27 الصادر عن رئيس الجمهورية، بعد إقرار مجلس الشعب السوري، ويتضمن التصديق على ملحق لعقد التنقيب مع (سويوز)<sup>(18)</sup> تم توقيعه في 8 أيلول/ سبتمبر 2017، إلا أن التصديق جاء باسم شركة جديدة وهي «أيست ميد عمريت إس أي»، كما يتضمن القرار تعديل المادة الثالثة من العقد والمتعلقة بـ «منح الحقوق والمدة». وأضاف القانون الجديد صفة «الروسية» إلى اسم الشركة صاحبة العقد، وهي «سويوز نفتغاز إيست ميد إس إي»، بالرغم من أنها تحمل صفة الجنسية «البنامية» في التوقيع الأول.

وصرح وزير النفط والثروة المعدنية السوري علي غانم<sup>(19)</sup> بأنه لم تحدث تعديلات بأي التزامات مالية أو إضافات عقدية على شروط العقد الأساسي الذي تم تصديقه سابقاً، إلا أنه تمت إعادة العقد إلى مجلس الشعب «نظراً لتغيير الشركة اسمها»، وأكد أن منطقة البلوك (2) المنصوص عليها بالاتفاق «مأمولة جداً، من الناحية الغازية، حيث يراوح الاحتياطي فيها ما بين 200 إلى 250 مليار متر مكعب»<sup>(20)</sup>.

(17) صورة عن المرسوم على تصديق العقد:

<https://2u.pw/YlgFl>

(18) رابط: تصديق التعديلات على العقد

<https2://:u.pw/Z8Cji>

(19) <https://www.sana.sy/?p=599221>

(20) <https://www.sana.sy/?p=599221>



وبالنظر إلى التناقض والمستجدات على العقد ومرسومه التشريعي، فإن الأسئلة المطروحة أمام هذا التحقيق في شأن الشركة المتعاقدة أدت إلى أسئلة أخرى:

- لماذا غيرت الشركة اسمها من «سويوز نفتغاز ايست ميد إس أي»، إلى (ايست ميد عمريت إس أي)؟
- هل تعدّ الشركة التي وقعت العقد بداية، والشركة الثانية التي غيرت اسمها، تفرعاً عن شركة «سويوز نفتغاز» الأم، على اعتبار أن المرسوم التشريعي الموقع عام 2014 يشير إلى أن الشركة «هي شخصية اعتبارية مؤسسة بموجب قوانين جمهورية باناما»، بينما يذكر الملحق أنها شركة روسية؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، كان لا بد من الرجوع إلى المصدر (X) الذي تابع تفاصيل تتعلق بتأخير التصديق، بحكم مسؤوليته المباشرة، إذ يتبين أن التأخير متعلق أساساً بخلاف حول عجز (سويوز) عن تنفيذ التزاماتها لضعف خبرتها، حيث يشير إلى أن تغيير الأسماء يتعلق بصورة وثيقة بالعقوبات الأميركية المفروضة على سورية قبل 2011، إذ تحاول الشركة الروسية إيجاد بديل يجنبها أيضاً العقوبات الجديدة التي توقع الروس فرض المزيد منها.

الفرضية المتعلقة بالعقوبات الأميركية يؤكدها الخبير الدولي الدكتور ممدوح سلامة الذي يرى أن روسيا لن تخاطر بإخضاع شركتها الأكبر «روسنفت» و«غازبروم» للعقوبات، ويرى أن الشركتين الأخيرتين ستباشران التنقيب، ربما بموجب نصيحة من (سويوز) بعد انتهاء العقوبات. وأضاف أن التدخل العسكري الروسي في سورية كلفها مليارات الدولارات، وأنها قامت بتوقيع العقود لهذا السبب، لاسترداد أموالها من أي غاز وبنفط مكتشفين.



## رحلة البحث عن (سويوز) وبناتها

ليس واضحًا سبب الاختلافات في اسم الشركة الموقعة للعقد من «سويوز بنما»، إلى «سويوز إيست ميد»، إلى «عمريت»، ومدى وطبيعة ارتباطها جميعًا بالشركة التي يفترض أنها الأم، وهي سويوز نفط غاز الروسية SNG، الأمر الذي لم تُجب عنه وزارة النفط السورية في رسالة وجهها إليها فريق التحقيق، تضمنت هذا السؤال.

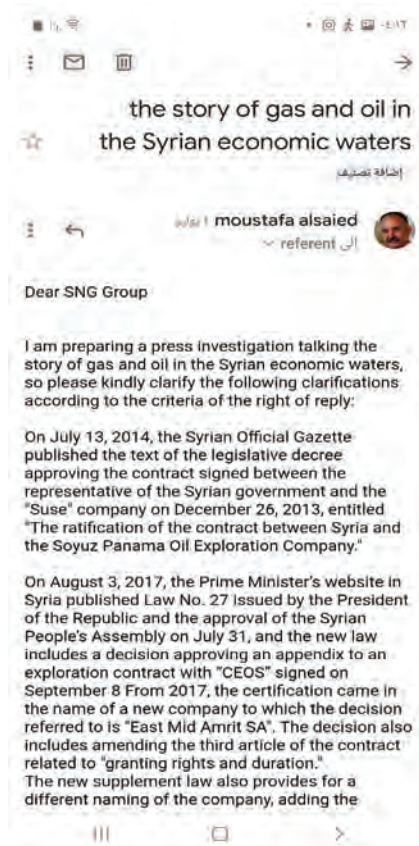
وعند البحث عن موقع مجموعة (سويوز نفط غاز) الرسمي على الشبكة العنكبوتية<sup>(21)</sup>، تبين أن موقعها يحتوي على صفحة وحيدة على الواجهة فيها أقل من 175 كلمة، إضافة إلى رقم هاتف ورقم فاكس وعنوان بريد إلكتروني. وتشير معلومات الموقع إلى أن الشركة تعمل في عشرين بلدًا، لم تسم أيًا منها، ولا يشير الموقع إلى أي نشاط للشركة في قطاع التنقيب عن النفط والغاز البحري، وحوت الصفحة أربع صور أظهرت أنشطة على اليابسة فقط.

ووفقًا لما ظهر بالصفحة في 1 تموز/ يوليو 2020، تحتوي الصفحة ثلاث جمل قصيرة، هي أقرب إلى الشعارات، تقدم كل جملة رقمًا اقتصاديًا من مرتبة المليارات وهي:

- مليار دولار أميركي إجمالي حجم الاستثمارات المباشرة في مشاريع المجموعة منذ عام 2000.
- 1.5 مليار دولار صافي العائد على رأس المال المستثمر (لا تتحدث الجملة عن تاريخ أو فترة زمنية محددة لهذا العائد)
- واحد مليار قدم مكعب، إجمالي حجم احتياطات الهيدروكربونات التجارية التي تم تطويرها بمشاركة المجموعة. (لا تتحدث الجملة عن فترة زمنية محددة لهذه الاحتياطات وأمكنتها).

(21) <http://soyuzneftegaz.ru/eng/>

وجّه فريق التحقيق رسالة، عبر البريد الرسمي للشركة الأم (سويوز)، تستفسر عن طبيعة الارتباط بينها وبين «سويوز بنما» و «عمريت»، ونتائج عمليات الاستكشاف والتنقيب، وأسباب التأخر في الإعلان عنها، ولم يتلقّ الفريق أيّ رد.



يرجع إنشاء شركة «سويوز نفتغاز» SNG إلى عام 2000، علي يد رئيس مجلس إدارتها الحالي يوري شفر انيك الذي تحفل سيرته المهنية بإشارات على علاقاته الحكومية الوثيقة في روسيا، حيث شغل منصب وزير الطاقة في روسيا، بين عامي 1993 و1996، ويشغل حالياً منصب رئيس اتحاد منتجي النفط والغاز في روسيا.

ويشمل تاريخ أنشطة الشركة التي تم رصدها توقيعها عقوداً للتنقيب في العراق منذ عام 2003، بحسب ما يشير موقع CNN<sup>(22)</sup>، إضافة إلى نشاط لها في أوزبكستان منذ عام 2001. وفي عامي 2004 و2005، حصلت الشركة على عقدين للتنقيب البري شرق سورية. وتدير مجموعة شركات SNG الدولية المشاريع الاستثمارية، في قطاع الطاقة والقطاعات ذات الصلة، داخل الاتحاد الروسي وحول العالم، وتقوم بتنفيذ مشاريع بالشراكة مع شركات طاقة روسية ودولية، إضافة إلى كبار المستثمرين المؤسسين.

(22) <https://2u.pw/BG0Ta>

ولدى المجموعة -بحسب ما تعرف عن نفسها- خبرة فريدة في إدارة المشاريع التي تنطوي على التعديين والخصائص الجيولوجية المعقدة، وصعوبة الوصول إلى البنية التحتية أو التي تقع في مناطق عالية المخاطر، وتشير إلى أنها لا تتلقى تمويلًا مباشرًا. إلا أن الوضع مختلف مع شركة «عمريت إس إي»، فهي لا تمتلك موقعًا إلكترونيًا، أو أي بيانات رسمية معلنة.

حصل معدو الاستقصاء على وثائق تسجيل الشركة، التي ظهر أنها مسجلة في بنما، وليس في روسيا، وأن تاريخ إنشائها يعود إلى 11 أيلول/ سبتمبر 2013، أي قبل نحو ثلاثة أشهر فقط من ظهورها في الوثائق السورية، وحملت الاسم الرسمي SNG East Med S.A.

أنظر الوثائق ادناه:

REGISTRO PÚBLICO DE PANAMÁ  
DIRECCIÓN GENERAL  
ALTERACIÓN DE TURNO

Nº 27410

Panamá, 13 de Sept. de 2013

No. DE LIQUIDACIÓN DE PAGO DE ALTERACIÓN DE TURNO 1300160301-2

No. DE LIQUIDACIÓN DE PAGO DE DERECHOS DE REGISTRO 1300160301

ASIENTO 182619 TOMO 2013 DE LA SECCIÓN DE merc

INGRESO DE DOCUMENTOS Emilio R. Roca FECHA 13/8/13 HORA \_\_\_\_\_  
Jefe

SECCIÓN DE \_\_\_\_\_ FECHA \_\_\_\_\_ HORA \_\_\_\_\_  
Jefe

DIGITALIZACIÓN FINAL \_\_\_\_\_ FECHA \_\_\_\_\_ HORA \_\_\_\_\_  
Jefe

SECCIÓN DE ENTREGA \_\_\_\_\_ FECHA \_\_\_\_\_ HORA \_\_\_\_\_  
Jefe

SITUACIÓN DEL DOCUMENTO \_\_\_\_\_ Inscrito Total

\_\_\_\_\_ Retirado sin inscribir

RECIBIDO POR EL USUARIO \_\_\_\_\_ FECHA \_\_\_\_\_ HORA \_\_\_\_\_

Dato Capital

Company Filing EAST MED AMRIT S.A Page:

Company Filing

taking place on Thursday, January 1, 1970 resolved the registration of the filing of INCORPORATION OF PUBLIC LIMITED COMPANY (SA)

INCORPORATION OF PUBLIC LIMITED COMPANY (SA) (CONSTITUCION DE SOCIEDAD ANONIMA)

Source	Public Register
Registry Data	Volume: 2013, Book: 182619, Duplicated Page: PERPETUA, Entry: 1
Registry Date	2013
Publication date	2013
Request Date	Jul 8, 2020
Gazette	Volume: 182619, year: 2013
Announcement Number	Volume: 182619, year: 2013

CONFIDENTIAL NOT FOR DISTRIBUTION OR PUBLICATION. This report has been elaborated and approved by NETAMO SYSTEMS S.L. The report is confidential and is destined to the use of our present or potential clients, and it is not for it can be considered as a means of purchase or sale of shares. The contents of this information is considered trustworthy although the accuracy is not guaranteed. The contents of this information comes from databases of NETAMO SYSTEMS S.L. of public and private sources (Trade Registers, Journals, Government Reports, Financial Media and Banks) and the information is merged and processed by NETAMO SYSTEMS S.L. (C2007-2020) Data Capital, a service provided by NETAMO SYSTEMS S.L. - European VAT Number: ES869100726, included in the Madrid Mercantile Registry, Volume 17107, Sheet 987, Section 8, Page 291-539

View more information about EAST MED AMRIT S.A. in [en.datocapital.com](http://en.datocapital.com)

كما تُظهر الوثائق أن الشركة غيرت اسمها لاحقًا، في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، إلى EAST MED AMRIT S.A، وتم تعديل نظامها في العام نفسه لينص على تكوينها من 100 سهم، كل منها بقيمة ألف دولار، حيث رأس مال الشركة 100 ألف دولار.



## انظر الوثيقة أدناه:

Registro Público de Panamá

(MERCANTIL) FOLIO N° 813864 (S) - INSCRIPCIÓN  
ASIENTO N° INSCRITO AL ASIENTO NÚMERO 2

**CORRECCIÓN**

**DATOS GENERALES**  
CAUSAS DE LA CORRECCIÓN: ERROR INTERNO.

**DATOS DE LA SOCIEDAD**  
SNG EAST MED S.A. (SOCIEDAD ANÓNIMA) UBICADA EN PROVINCIA PANAMÁ  
DURACIÓN PERPETUA  
CAPITAL 100,000.00  
TIPO DE ACCIONES NOMINATIVAS  
DESCRIPCIÓN DEL CAPITAL EL CAPITAL AUTORIZADO DE LA SOCIEDAD CONSISTE EN 100,000.00 DOLARES AMERICANOS, DIVIDIDO EN 1,000 ACCIONES COMUNES, CON UN VALOR A LA PAR DE 100.00 DOLARES CADA UNA. LAS ACCIONES PUEDEN SER EMITIDAS ÚNICAMENTE DE FORMA NOMINATIVA.

ESTE ASIENTO REGISTRAL HA SIDO PRÁCTICADO EN LA ENTRADA 365432/2015 (0) PRESENTADA EN ESTE REGISTRO EL DÍA 07/06/2015 A LAS 11:16 AM

Identificador Electrónico: P1120028-C09F-49C5-804F-8312E754E206  
Registro Público de Panamá - Via España, Frente al Hospital San Fernando  
Avenida Postal 6830 - 1500 Panamá, República de Panamá - (507)501-8000

Página: 1 de 1

لا يظهر بوثائق الشركة في بنما مطلقاً أسماءً رئيس مجلس إدارة الشركة الأم يوري شفراننيك، أو المدير المفوض بالتوقيع في سورية غيسى غوتشتيل Gissa Guchtel، بينما تظهر أسماء ممثلين قانونيين من بنما، وهي وسيلة تُستخدم لصالح الملاك الراغبين في إخفاء هوياتهم.

مدير الشركة وقت تأسيسها يحمل الجنسية البنمية فيرنون إيمانويل سالازار زيوريتا، وظهر اسمه بعد تسريبات «أوراق بنما»، متورطاً في فضيحة فساد، وقُبض عليه في إطار التحقيقات بقضية استيلاء نائب عمدة بنما العاصمة على أموال بقيمة 8.5 مليون دولار، من ميزانية مخصصة لبناء استاد رياضي، وكان إيمانويل سالازار ممثلاً لإحدى الشركات المتورطة، بحسب موقع NEWSROOM Panama<sup>(23)</sup>.

(23) <https://2u.pw/5oe3S>

مدير آخر للشركة متورط في اتهامات شبيهة هو دليو خوسيه دي ليون ميلا، الذي تم إدراجه في 2018، وظهر لاحقًا أنه نائب المدير وشريك في شركة Quijano y Asociados للمحاماة، التي أنشأت أكثر من 15 ألف شركة ظهرت ضمن تسريب «أوراق بنما». في كانون الأول/ ديسمبر 2019، خضع خوسيه للتحقيق القضائي بقضية تورط شركة أنشأتها شركته للمحاماة في عمليات غسل أموال وفساد، لصالح نائب برلماني من كولومبيا تلقى رشوة بقيمة 4.5 مليون دولار، بحسب ما نشره موقع <sup>(24)</sup> msn noticias.

انظر صورة الوثيقة أدناه:

**Registro Público de Panamá**

**(MERCANTIL) FOLIO Nº 813864 (S) - INSCRIPCIÓN  
ASIENTO Nº INSCRITO AL ASIENTO NÚMERO 1**

**MIGRACIÓN A FOLIO REAL ELECTRÓNICO**

**DATOS DE LA SOCIEDAD**  
SNG EAST MED S.A. (SOCIEDAD ANÓNIMA) UBICADA EN PROVINCIA PANAMÁ  
DURACIÓN PERPETUA  
CAPITAL 10,000.00  
DESCRIPCIÓN DEL CAPITAL EL CAPITAL DE LA SOCIEDAD ES DE DIEZ MIL DOLÁRES (\$10,000.00), MONEDA LEGAL DE LOS ESTADOS UNIDOS DE AMÉRICA, DIVIDIDO EN CIENTO (100) ACCIONES COMUNES, CON UN VALOR A LA PAR DE CIENTO DOLÁRES (US\$100.00) CADAUNA, LAS ACCIONES PUEDEN SER EMITIDAS ÚNICAMENTE DE FORMA NOMINATIVA.

REPRESENTANTE: EL REPRESENTANTE LEGAL DE LA SOCIEDAD SERÁ EL PRESIDENTE O, EN SU DEFECTO, LA PERSONA QUE DESIGNE LA JUNTA DIRECTIVA.

SUSCRIPTOR: QUIJANO INCORPORATORS ONE INC.  
SUSCRIPTOR: QUIJANO INCORPORATORS TWO INC.  
DIRECTOR: VERNON EMMANUEL SALAZAR ZURITA  
DIRECTOR: LILIA JUDITH TOVAR DE LEON  
DIRECTOR: DELIO JOSE DE LEON MELA  
PRESIDENTE: VERNON EMMANUEL SALAZAR ZURITA  
VICEPRESIDENTE: LILIA JUDITH TOVAR DE LEON  
VICEPRESIDENTE: DELIO JOSE DE LEON MELA  
TESORERO: DELIO JOSE DE LEON MELA  
SUBTESORERO: LILIA JUDITH TOVAR DE LEON  
SECRETARIO: LILIA JUDITH TOVAR DE LEON  
SUBSECRETARIO: DELIO JOSE DE LEON MELA  
AGENTE RESIDENTE: QUIJANO & ASOCIADOS

ESTE ASIENTO REGISTRAL HA SIDO PRACTICADO EN LA ENTRADA 335564/2015 (0) PRESENTADA EN ESTE REGISTRO EL DÍA 31/07/2015 A LAS 03:42 PM

**DOCUMENTOS PRESENTADOS**  
FORMULARIO DE CERTIFICADO DE FECHA 31/07/2015

LOS DERECHOS DE CALIFICACIÓN Y REGISTRO ASCIENDEN A TREINTA BALBOAS (B/. 30.00)

Identificador Electrónico: CB46C251-E21B-4710-426C-0181CB5C9958  
Registro Público de Panamá - Vía España, frente al Hospital San Fernando  
Apartado Postal 0830 - 1596 Panamá, República de Panamá - (507)501-6000

Página: 1 de 1

(24) <https://2u.pw/5nikd>



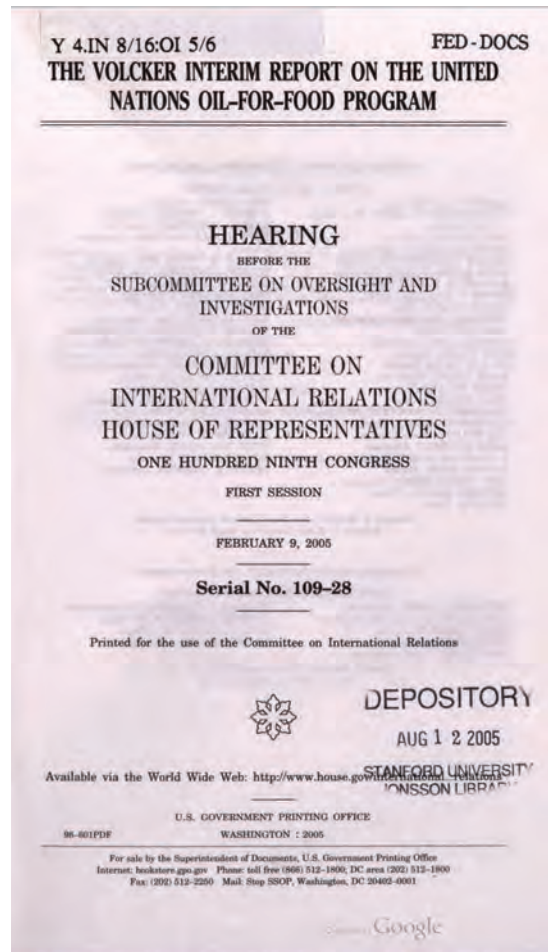
## تاريخ من الفساد

لا تقتصر شبهات الفساد على مدير (سويوز) في نسختها البنمية، بل يمتد إلى تاريخ «سويوز نفتغاز» الروسية. من خلال مراجعة تقرير لجنة التحقيق المستقلة حول الفساد في برنامج «النفط مقابل الغذاء» في العراق، التي شكلتها الأمم المتحدة في آذار/ مارس 2004، وبناء على تقرير «فولكر» الذي صدر في أيلول/ سبتمبر 2005، يتبين أن (سويوز نفتغاز) متورطة في الفساد المتعلق بهذا البرنامج، إذ حصلت الشركة -عبر رئيسها يوري شافرانينك- على أكثر من أربعة ملايين متر مكعب (25.5 مليون برميل) من النفط العراقي، في برنامج «النفط مقابل الغذاء»، وهذا جزءٌ من الكمية التي قامت مجموعة من الشركات الروسية بإعادة تسويقها وبيعها في السوق الأوروبية.

انظر الوثيقة أدناه:

52

36. Soyuzneftgaz (Yuri Shafranik)	25.5 million
37. Nikoleyi Ryzhkov	13 million
38. Stroyneftgaz	6 million
39. Akht Neft Company	4.5 million
40. Chechna Administration	2 million
41. 'Adel Al-Jablawi (L.N.M. Airways)	6 million
42. Khrozolit	5 million
43. Trader Nafta	3 million
44. Chief of the President's Bureau	5 million
45. Russian Orthodox Church	5 million
46. Russian National Democratic Party	3 million
<b>Saudi Arabia</b>	
1. Najah Company	3 million
2. Axis Company	2 million
<b>Slovakia</b>	
1. Slovak Communist Party	1 million
<b>South Africa</b>	
1. Invume Management (Sandy Mjajali)	9 million
2. Tokyo Saxwels Holdings (MVL)	4 million
3. Montega	4 million
4. Omni Oil	4 million
<b>Spain</b>	
1. Basim Qagish	17.5 million
2. Javier Robert	9.8 million
3. Ali Balut	8.8 million
<b>Sudan</b>	
1. Samasu	8 million
2. Petroleum Products Co.	2 tons



أجرى فريق التحقيق بحثًا للتعرف على المدير التنفيذي الذي وقّع على عقد الغاز البحري في سورية من الجانب الروسي، وهو غيسى غوتشتيل Gissa Guchtel، ويعرف معهد الدراسات الشرقية للأكاديمية الروسية للعلوم<sup>(25)</sup> غوتشتيل بأنه «يحمل شهادة دكتوراه في التاريخ»، وليس في الإدارة أو علوم الطاقة.

ويظهر اسم غوتشتيل في وثائق «أوف شور ليكس»، ووثائق «بنما»، المتعلقة بالشركات المسجلة في ملاذات ضريبية، التي تستخدم السرية لجذب التدفقات المالية. ويرد اسم غوتشتيل كمالك ومدير لشركة «ديكسوود» (Dexwood Global Investment Limited) الناشطة في جزر العذراء البريطانية وجمهورية لاتفيا، وتعمل في مجالات استثمار متعددة.

ويظهر اسم آخر كشريك ومدير مع غوتشتيل بهذه الشركة، وهو رجل الأعمال البريطاني إيان تايلور، الذي حفل تاريخه بدوره بنقاط مثيرة للجدل، كاتهامه ببيع النفط وتقديم أموال لأحد مجرمي الحرب الصرب، إبان حرب البوسنة، وكذلك سددت شركته «فيتول» 13 مليون دولار كغرامة، بعد تورطها في فضيحة فساد ببرنامج «النفط مقابل الغذاء» العراقي، بحسب تحقيق نشرته فايننشال تايمز البريطانية<sup>(26)</sup> عام 2018، وهي نقطة أخرى تشارك فيها الشركة مع «سويوز نفتغاز» الروسية.

وتُظهر البيانات أن شركة «ديكسوود» (Dexwood Global Investment Limited) لم تعد عاملة حاليًا<sup>(27)</sup>، إلا أن هناك شركتين متفرعتين عنها ما تزالان ناشطتين في لاتفيا: الأولى هي Overseas Company في مختلف المجالات<sup>(28)</sup>، أما الثانية في Overseas Company Secretaries S.A، وهي شركة وسيطة تحمل الاسم ذاته، وتعمل مع الشركات المتفرعة عن الشركة الأولى<sup>(29)</sup>.

(25) <https://ivran.ru/en/persons/61>.

(26) <https://www.ft.com/content/2dc35efc-89ea-11e8-bf9e-8771d5404543>

(27) [https://panamadb.org/entity/dexwood-global-investment-limited\\_225603](https://panamadb.org/entity/dexwood-global-investment-limited_225603)

(28) <https://offshoreleaks.icij.org/nodes/34405>

(29) <https://offshoreleaks.icij.org/nodes/279505>



## توقفت أم لم تتوقف؟

بعد نحو 18 شهراً من حصولها على الترخيص؛ أعلنت «سويوز» الروسية -على لسان مديرها التنفيذي وممثلها في توقيع العقد غيسى غوتشتيل Gissa Guchtel- أنها لن تستطيع تنفيذ التزاماتها التعاقدية في سورية. وجاء قرار التخلي عن متابعة التنقيب في البلوك (II) في المياه السورية واضحاً، خلال قمة «رويترز» للاستثمار في روسيا، في أيلول/سبتمبر 2015<sup>(30)</sup>. حيث أعلن يوري شافرانيك، رئيس مجلس إدارة «سويوز»، أن القرار جاء بسبب «الصراع في سورية»، وقال «إن مجلس الإدارة قرر التوقف والامتناع عن المشاركة النشطة في المشروع البحري في سورية»، كاشفاً عن أن المشروع سيحال إلى شركة طاقة روسية أخرى، لم يذكر اسمها.

التناقض الصريح في تصريحات رئيس الشركة ومديرها التنفيذي يتقاطع هو الآخر مع تناقض جاء من داخل سورية، حيث ظهر تقرير مرسل من وزير النفط علي سليمان غانم إلى رئيس الوزراء السابق عماد خميس، نشرته صحيفة البعث (الناطقة باسم الحزب الحاكم)، ويشير التقرير إلى أن الشركة توقفت تحت ظرف «القوة القاهرة»، وأنها نفذت التزاماتها العقدية للعديد من الأعمال خلال عامي 2013 – 2014 المتمثلة بالانتهاء من إعادة معالجة وتفسير المعطيات «السيزمية»، التي تم تسليمها للشركة، وتقديم تقرير نهائي بالنتائج، إضافة إلى الانتهاء من مرحلة تأهيل العارضين لتقديم خدمات المسح الثلاثي للأبعاد، وهما شركتان (واحدة روسية والأخرى صينية)، فضلاً عن إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي لعمليات المسح الثلاثي لضمان امتثال الدراسة للقوانين السورية، إلى جانب الانتهاء من تنفيذ دورة التدريب الأولى على أعمال المسح والتنقيب البحري وتقنياته، التي أشرف عليها (معهد غوبكين للنفط والغاز) في روسيا. ويتضمن هذا التقرير تناقضاً يتعلق بنقطة تنفيذ الأعمال قبل التصديق وتوقيع المرسوم التشريعي الذي تم منتصف 2014، ما يعني أن الحكومة تبحث عن تبريرات لاستمرار عمل الشركة المتعاقدة، بالرغم من مخالفتها شروط العقد.

وعلى هذا الأساس، وقّع الرئيس بشار الأسد القانون 27 بتاريخ 3 آب/أغسطس 2017، الذي ينص على تعديل الاسم وتعديل المادة الثالثة «منح الحقوق والمدة» التي تنص على أن مدة التنقيب الكلية هي 60 شهراً من تاريخ نفاذ العقد، وليس من تاريخ توقيع نسخته بين المتعاقدين، قبل صدور مرسوم تشريعي بالتصديق عليه. وتنقسم مدة العقد إلى فترتين: الأولى 36 والثانية 24 شهراً، وجرى تمديد الفترة الأولى 20 شهراً، لتصبح 56 شهراً، ثم لتصبح الفترة الكلية للتنقيب بجزأها 80 شهراً. بحسب ما ذكره موقع سيريا ستيدس<sup>(31)</sup>.

(30) <https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCNORT1RR20150929>

(31) <http://www.syriasteps.com/index.php?p=136&id=151298>



## التنفيذ صفر!

منتصف نيسان/ أبريل 2019، انقضت السنوات الخمس لاستكشاف حقول النفط والتنقيب في البلوك (II) من المياه البحرية الإقليمية والاقتصادية السورية، وفق عقد «عمریت» الموقع مع «سویوز»، من دون نتيجة معلنة، ونهاية 2020، تنتهي مدة التمديد الإضافي، ولم تنشر -حتى اللحظة- معلومة رسمية عن نتائج العقد، ولم ينشر أي خبر عن توجه أي حفارة نفط استكشافية إلى البلوك (II)، ولم ترد أي معلومة عن عمليات حفر خلال الفترة، كما لم يتم التحدث عن مد خطوط نفط أو غاز بحرية - بحرية إلى الحقول المرغوبة.

وقد وجه فريق الاستقصاء أكثر من رسالة إلى المؤسسة العامة للنفط، عبر بريدها الإلكتروني الرسمي (info@gpc.com.sy)، لطلب إيضاحات حول وضع التنقيب عن الغاز والنفط في البلوكات البحرية السورية، وتقييم الشركة لخطة العمل في (البلوك 2) مع شركة التنقيب العاملة هناك منذ بدء التعاقد، ولم يكن هناك رد، وهو أمر معتاد، تفسره الدراسة الصادرة عن معهد أكسفورد لدراسات الطاقة الصادر عام 2007<sup>(32)</sup>، إذ تشير الدراسة إلى أن سورية من الدول التي تعتمد شروط عقدية غير واضحة، ضمن اللوائح الخاصة بآلية مراقبة الشركات الأجنبية العاملة في قطاع الطاقة.

(32) <https://2u.pw/xaFj3>



حتى يثبت وجود الغاز والنفط في المياه الاقتصادية السورية المأمول، سيكون عقد «عمريت»، مع الشركة الروسية غير المؤهلة، استثمارًا وهميًا تستخدم في عملية تعمية سياسية خلال سنوات الحرب، لكن الثابت أن الروس وضعوا يدهم على هذا القطاع الحيوي، وإضافة إلى الاستثمارات البرية السابقة، فقد بدأت شركات أخرى بالاستثمار في الاحتياطي البري المؤكد، كما ذكرنا أعلاه، أما بالنسبة إلى دخول شركات روسية ذات طابع أمني في عقود للاستثمار، في مناطق تحتوي مليارات الأمتار المكعبة من النفط والغاز، فهي القصة التالية والأخطر التي يتابعها فريق التحقيق.

## ملاحق

### جدول بمحطات في تاريخ استكشاف النفط والغاز في المياه الاقتصادية السورية

1974	تم تنفيذ مسح سيزمي حوالي 800 كم طولي من خلال شركة تريبكو الأميركية مقابل الشواطئ السورية
2005	تعاقدت وزارة النفط السورية مع شركة INSEIS النرويجية التي قامت بتنفيذ مسح ثنائي الأبعاد لـ 5000 كم طولي، غطت مساحة عشرة آلاف كم <sup>2</sup> أي ما يوازي كامل المياه الاقتصادية السورية.
2006	قامت شركة ساجيكس Sagex النرويجية بتفسير نتائج المسح ومعاملته وتفسيره على نفقتها، وفقاً لنص العقد.
2006	أصدرت شركة INSEIS نتائج تفسير معطيات المسح السيزمي ثنائي الأبعاد، بتقرير أولي توضح فيه المظاهر التركيبية التي قد تشكل مصائد تحتوي على النفط أو الغاز، وهذه المعطيات تحتاج إلى مزيد من الدراسات، وقد تحتاج إلى مسح ثلاثي الأبعاد قبل تحديد واتخاذ قرار الحفر من قبل شركات التنقيب العالمية المهتمة.
2007	أعلنت وزارة النفط فتح أربعة قطاعات/ بلوكات بحرية للاستكشاف والتنقيب في المياه الاقتصادية السورية، وقدمت شركة واحدة عرضاً بشروط مخالفة لدفتر الشروط المعلن عنها. تم الإعلان عن فتح ثلاثة قطاعات بحرية في المياه الإقليمية والاقتصادية السورية بمساحة تصل إلى 7750 كم <sup>2</sup> ، ولم تقدم أي شركة عرضاً.
2011/03/24	دعت وزارة النفط 24 شركة عالمية مؤهلة تحتل المراكز المتقدمة في أعمال التنقيب والحفر البحري، من ضمنها الشركات الروسية GAZPROM- LUKOIL للمشاركة في المنافسة. اشترت 11 شركة دفتر الشروط الخاص بالإعلان.
	اشترت 7 شركات معطيات المسح السيزمي من شركة CGG.Veritas الفرنسية التي أصبحت المالك الجديد للمعطيات.
2011/03/31	شركة CGG Veritas الفرنسية التي استحوذت على INSEIS النرويجية تنشر تقريرها حول نتائج المسح السيزمي للمياه الاقتصادية السورية بتقنية 2D.
2011/09/18	وزارة النفط تمدد فترة تقديم العروض لشركات الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز في ثلاثة بلوكات بحرية في المياه الإقليمية والاقتصادية السورية.
2011/12/13	أغلق التمديد الثاني للعروض ولم تتقدم له أي شركة.



<p>التقى وزير النفط السوري سفيري روسيا والصين، وطلب مساهمة الشركات الروسية والصينية المختصة للعمل على التنقيب والاستكشاف عن النفط والغاز في المياه الإقليمية والاقتصادية السورية، من خلال التفاوض الودي.</p>	<p>2013/03/27</p>
<p>وقعت وزارة النفط مع شركة «سويوز نفتغاز إيست ميد» الروسية عقد «عمريت البحري»، للتنقيب عن البترول وتنميته وإنتاجه في المياه الإقليمية والاقتصادية السورية في البلوك رقم 2.</p>	<p>2013/12/25</p>

## تاريخ سويوز نفتغاز «SoyuzNefteGaz» وخبراتها وعقودها

التاريخ بالعام	النشاط
2000	تأسيس شركة سويوز نفتغاز
2003	عقدت شركة (سويوز نفتغاز) مع السلطات العراقية لتطوير حقل الرافدين النفطي في جنوب العراق. <sup>[4]</sup> وقد تلقت (سويوز نفتغاز) 25.5 مليون برميل نפט، ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء، حسب تقرير الأمم المتحدة حول المستفيدين من كوبونات نפט صدام (تقرير فولكر).
2004	استحوذت على شركة أوزبك، التي كانت قد وقعت منذ 2001 على اتفاقية المشاركة في الإنتاج مع أوزبك نפט غاز في أوستيورت الوسطى وودائع الهيدروكربون في جنوب غرب جيسار باوزيكستان. <sup>[7][8]</sup>
	فازت بمناقصة في سورية للتنقيب عن النفط والغاز في البلوك-12 و14 بالقرب من الحدود العراقية <sup>[12]</sup> .
2005	استحوذت سويوز نفتغاز على إحدى أكبر شركات الحفارات في روسيا، سيبيرسكايا سرفيسنايا كومپانيشا.
2007	عقدت أوزبك غاز نפט اتفاقية مشاركة في الإنتاج في هذه الحقول مع سويوز نفتغاز فوستوك، المملوكة بالكامل لسويوز نفتغاز. <sup>[9]</sup>
	بيعت سويوز نفتغاز وراء البحار لشركة النفط البريطانية إمرالد للطاقة، مقابل 7.3 مليون دولار أميركي وحصبة 10% في إمرالد للطاقة <sup>[14]</sup> .
2008	استحوذت الشركة الروسية لوك ويل على سويوز نفتغاز فوستوك <sup>[10][11]</sup>
2009	باعت سويوز نفتغاز أسهمًا في إمرالد للطاقة إلى شركة البتروكيماويات الصينية (صينوكم). <sup>[15]</sup>
2013	وقعت سويوز نفتغاز اتفاقية مهمة مدتها 25 عام للتنقيب عن المزيد من النفط في سورية <sup>[16]</sup>
2013	وقعت سويوز نفتغاز عقد التنقيب في بلوك 2 البحري (2.190 كم <sup>2</sup> ) في سورية.

مركز حرمون للدراسات المعاصرة هو مؤسسة بحثية ثقافية تُعنى بشكل رئيس بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتمّ بالتنمية الاجتماعية والثقافية، والتطوير الإعلامي وتعزيز أداء المجتمع المدني، واستنهاض وتمكين الطاقات البشرية السورية، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان.

أبحاث سياسية

أبحاث اجتماعية

أبحاث اقتصادية

ترجمات

[www.harmoon.org](http://www.harmoon.org)

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon Arařtırmalar Merkezi

Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663

Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055

Tel. +90 (212) 524 04 05